معالم السياسة الزراعية في سورية منذ مطلع القرن السادس عشر وحتى أواخر الستينيات من القرن العشرين

أ.د. طليعة الصباغ
قسم التاريخ
كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الفرات – سورية

الملخص

يمكن تعريف السياسة الزراعية بأنها مجموعة الإجراءات والقوانين والتشريعات التي تتخذها السلطة الحاكمة في بلد ما تجاه القطاع الزراعي.

إن طبيعة تطور المسألة الزراعية في سورية خلال القرون الخمسة الماضية لها تأثير كبير في صياغة وتكوين التاريخ الاقتصادي السوري المعاصر، لأن صورتها الراهنة هي إحدى معطيات تاريخها وليست وليدة زمنها المعاصر. يتمثل هدف هذا البحث في تقويم السياسة الزراعية في سورية باعتماد منهجاً علمياً يعطي هذه السياسة حقها في المجالات التي لجأت فيها، ويكتشف مواقع الخلل بغية تصحيحها، فمسألة الأمن الغذائي هي اليوم على المحك ولا يمكن مواجهتها إلا بالطرق العلمية.

مرت السياسة الزراعية في سورية بمراحل مختلفة حملت بصمات النظام الأيديولوجي المهيمن في كل فترة، حيث شهدت سورية ثلاث مراحل تاريخية مهمة خلال الفترة المدروسة، فقد خضعت الحكم العثماني منذ عام ١٥١٦م وحتى عام ١٩١٨م. وبعدها وسيطر عليها الاستعمار الفرنسي لأكثر من ربع قرن (١٩٢٠-١٩٤٦م)، حصلت بعدها على الاستقلال. وشكلت الوحدة مع مصر (١٩٥٨-١٩٦١) أهم معالم تاريخها المعاصر، الذي انعكس على سياستها الزراعية.

سأحاول الضوء في هذا البحث على السياسة الزراعية التي انتهجها السلطات الحاكمة في سورية في الفترات التاريخية الثلاث السابقة، فمنطقتنا العربية تفتقر إلى مثل هذه الدراسة المنهجية و التحليل الشامل.

السياسة الزراعية في العهد العثماني ١٥١٦-١٩١٨م :

لقد أبقت الدولة العثمانية منذ سيطرتها على سورية بعض النظم المعتبرة، التي غلب على علاقاتها الإنتاجية سمة الإقطاع العسكري، و أجرت تعديلات بسيطة عليها لتتلاءم مع نظمها الخاصة.

تمكنت الدولة العثمانية خلال الخمسين سنة الأولى من حكمها لسورية (خلال عهد السلطانين (سليم الأول وسليمان القانوني) من فرض نفوذها، وبعدها بدأت عوامل الضعف بالظهور أخذت العلاقة بين المدينة والقرية بالاضطراب، حيث ظهرت قوى مستقلة عسكرية بنوعيها الإقطاعي من أصحاب التيمارات أو الإلكشاري من أصحاب المرتبات تمكنت من السيطرة على الريف و ترويع الفلاحين وتسخير الموارد الزراعية لمصالحها.

لقد استغلت الدولة العثمانية الأراضي الأميرية بطريقتين رئيسيتين، إما بمنحها كإقطاع عسكري للضباط السباهية (الخيالة)، أو بالتزام صرافتها عن طريق الملتزمين الذين حصلوا عليه بالمزاد العلني.

وعلى الرغم من أن الزراعة قد شكلت المورد الأساسي لاقتصاد البلاد، فإنها لم تحقق خلال القرون الأربعة للحكم العثماني ازدهاراً لأسباب عديدة أهمها انتشار الإقطاع وفساد نظامه، ونظام الالتزام وجور الملتزمين، وإهمال وسائل الري، واضطراب الأحوال السياسية والكوارث الطبيعية والاجتماعية، وعدم تنظيم الزراعة ليستفاد من احتياجات السوق الخارجية العالمية لصالح العاملين في الزراعة، وأوضاع الفلاحين الصعبة في ظل نفوذ أصحاب الأراضي والإقطاعيين والملتزمين. ومن الجدير بالذكر أن العثمانيين لم يحاولوا احتكار استخدام الأراضي الزراعية أو التصرف بها إلا عن طريق طرف ثالث مرتبط بسياستهم.

وقد ارتبط الإنتاج الزراعي بحاجات السوق المحلية مع توفير الواردات الخارجية، وأدى ذلك إلى عدم توفر الشروط اللازمة لنشوء سياسة للاقتصاد الزراعي تعتمد الدائم الفائض الاقتصادي من أجل تطوير القطاع الزراعي، لذا بقي التخلف سمة هذا القطاع ولم يتمكن من التطور.

السياسة الزراعية في ظل الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٦م:

سعت فرنسا في بداية احتلالها لسورية إلى استخدام الأراضي الزراعية كإحدى الأدوات الأساسية للحصول على تأييد أصحاب الملكيات الكبيرة وشيوخ العشائر، ولهذا الانتماء ملحق "تشريعياً" عندما أصدرت سلطات الاحتلال الفرنسي في عام ١٩٢٩م قانوناً تضمن إمكانية شراء أي شخص يتسجيل ملكية الأرض غير المستخدمة باسمه إذا ثبت أنه قام باستصلاحها وزراعتها لمدة خمس سنوات.

لقد اتبعت الإدارة الفرنسية سياسة زراعية هدفت إلى خدمة مآربها الاستعمارية و ذلك بربط اقتصاد سورية بالاقتصاد الفرنسي، ولذلك نجد بأن سلطات الانتداب لم تعمل جدياً لاستصلاح جميع الأراضي الصالحة للزراعة، و من ثم زيادة المساحات المزروعة، و قد وجهت فرنسا اهتمامها لزراعة محاصيل ملائمة للصناعة الرأسمالية الفرنسية على حساب المحاصيل الغذائية الضرورية للشعب السوري، كما هدفت هذه السياسة إلى إفقار الأرض لعدم إتباعها أساليب حديثة في الزراعة و هدفت في النهاية إلى إبقاء الفلاح على فقره، و تثبيت علاقاته بملاك رفع مكانة السيد الإقطاعي لكي يبقى أداة في يدها و منفذ أساسي لسياستها.

لقد تكلل نضال الفلاحين حافزاً لتحرير أنفسهم وأرضهم لذلك شكلوا عماد الثورات ضد هذا الاستعمار.

السياسة الزراعية منذ الاستقلال ١٩٤٦م وحتى أواخر ستينيات القرن العشرين :

عندما حصلت سورية على الاستقلال عام ١٩٤٦م كانت ملكية الأراضي الزراعية الكبيرة هي المسيطرة، وقد أدى هذا إلى تمكين كبار الملاكين، وهم القلة، من الإستفادة من أعمال الأغلبية الساحقة من الفلاحين، علاوة على ذلك فإن علاقات

الأراضي الزراعية لم يكن تستثمر داخل القطاع الزراعي وإنما في المدينة التي يستثمر فيها الكثير من مالكي الأراضي.

لقد سعت الحكومة عام ١٩٤٩م إلى توزيع جزء من الأراضي الحكومية غير أن هذه الخطوة كانت محدودة وجاءت في قسمها الأكبر لصالح كبار ملاكي الأراضي أيضاً، وقد أكد الدستور السوري لعام ١٩٥٠ على ضرورة تحقيق إصلاح زراعي وتحسين أوضاع الفلاحين، إلا أن مشروع قانون الإصلاح الزراعي – المتضمن تحديد ملكية الأراضي الزراعية – الذي تم تقديمه للبرلمان لمناقشته في أيلول ١٩٥١م رُفض بعدما أثار معارضة كبار الملاكين الذين كانوا يشكلون الأغلبية في البرلمان والحكومة المشكلة آنذاك.

وبعد إعلان الوحدة بين سورية ومصر عام ١٩٥٨م صدر قانون الإصلاح الزراعي رقم(١٦١)، وقد عُدل عام ١٩٦٣م وعام أخرى عام ١٩٦٦م حيث تم تحديد الملكية وإعادة توزيع الأراضي على الفلاحين.

كان الإصلاح الزراعي في سورية ذو طابع ثوري اشتراكي هادف بالملكية الفردية، و لكن بحدود لا تجيز الإقطاع، ولهذا أوجب توسيع قاعدة ملكية الأراضي الزراعية بفصلة ملاكين جدد عن طريق إعادة توزيع الاراضي، بهدف تحديد الملكية الرئيس هو القضاء على الإقطاع وتحرير الفلاح كشرط أساسي لتحرير الإنتاج من قيوده، وتوافق نظام الملكية الفردية للأراضي الزراعية مع نظام تعاوني زراعي أدى دوراً فاعلاً في عمليات الإنتاج الزراعي وتجميع المحاصيل الزراعية واستخدام الآلات الحديثة و التعاون و التسويق تطبيقاً لقانون الإصلاح الزراعي فقد تم توزيع الأراضي و توزيع أملاك الدولة و تشكيل الجمعيات التعاونية و مزارع الدولة.

أسفرت عملية الإصلاح الزراعي عن وجود قطاعين في الزراعة أولهما حديث نسبياً يتضمن الزراعة التعاونية ذات الاستثمارات التجارية المكثفة، والثاني قطاع تقليدي لزراعة الكفاف يضم ٦١,٥% من إجمالي الأراضي الزراعية، ويتسم بتقنيات الحيازات والتركيز على احتياجات الاستهلاك الأسري.

وقد نتج عن عدم وجود أرض كافية لتتم توزيعها على جميع الفلاحين المستحقين في إطار قانون الإصلاح الزراعي، وعن الانفجار السكاني المرافق لذلك إطالة جزئية وموسمية في بعض المناطق الريفية، مما أدى إلى زيادة الهجرة إلى المدينة أو إلى خارج البلاد.

تبين من خلال الجدول التالي نسب تغير مردود الحبوب في سورية منذ مطلع خمسينيات القرن العشرين حتى نهاية ستينيات هذا القرن، ونستنتج أن عام ١٩٥٨م و هو عام صدور قانون الإصلاح الزراعي لم يكن عام تحول ملحوظ، وهذا ينطبق أيضاً على باقي أعوام تطبيق قانون الإصلاح الزراعي ١٩٥٣م-١٩٦٦م، فمثلاً نرى أن نسب التغير لمردود مجموع الحبوب قد سجل ارتفاعاً ملحوظاً عام ١٩٥٦م(+١٢٦,٢٠٠%) ليسجل تدنياً عام١٩٥٨ م (-٥٨,٧٦%)، وتدنياً أخر عام ١٩٦٣م (-١٦,١٦%)، وليبلغ في عام ١٩٦٦م

(-٢٦,٧٧%). وإذا حاولنا معرفة نسبة التدني لمردود مجموع الحبوب في هذه الأعوام معتبرين أن عام ١٩٥٧م هو العام الذي سبق عام إصدار قانون الإصلاح الزراعي هو عام الأساس بحد ذاتها يكفي.

التغير السنوي لمردود زراعة الحبوب في سورية بين عامي ١٩٥١ و ١٩٦٦م

٥١-٥٢	٥٢-٥٣	٥٣-٥٤	٥٤-٥٥	٥٥-٥٦	٥٦-٥٧	٥٧-٥٨	٥٨-٥٩	٥٩-٦٠
٣٠,٥٩-	٤,٧٥٠	٩,١٣-	٨,٦٠-	٦٢,٠٦-	١٢٩,٢٠١	٣٧,٤٥	٣٨,١٦-	٩,٢٥-
٦٦-٦٠	٦٢-٦١	٦٨-٦٣	٦٩-٦٤	٧٥-٦٩	٧٦-٧٥	٧٧-٧٦	٧٨-٧٧	٧٩-٧٨
٦٩,٢٨٨	٨٦,٦٢٩	١٢,٩٦٠	١٩,٩٦-	١,٩٣-	١٤,٣١٠	٢٨,٦٣٠	١٧,٠٦٠	٢٨,٤٣٠

وإذا تمعنا من خلال هذا الجدول معدل نسب تغير مردود الحبوب في الخمسينيات قبل الإصلاح وفي السنوات التي تلت الإصلاح حتى أواخر الستينيات نلاحظ أنه تدنى أو بقي على حاله بعد الإصلاح حتى أواخر الستينيات مقارنة بالخمسينيات قبل الإصلاح مما يدل على التأثير السلبي لقانون الإصلاح الزراعي وتعديلاته في الإنتاج الزراعي في تلك الفترة التاريخية.

قد بلغ معدل ارتفاع مردود مجموع الحبوب ١٤,٧٤ % قبل الخمسينيات قبل الإصلاح و ٧,٥٢% بعد الإصلاح حتى أواخر السبعينات. يظهر لنا من خلال المخطط البياني التالي أن المردود الخطي للحبوب قد عانى من تقلبات عديدة بين عامي ١٩٥١- ١٩٦٩م ، فكان تارة أعلى من مستوى الاتجاه العام و تارة أدنى منه، مما يدل على عدم استقرار الإنتاج الزراعي و ترجع أسباب ذلك إلى العوامل المناخية و سوء توزيع الأمطار و عدم اطمئنان الفلاح للسياسة الزراعية المتبعة في الدولة، ففي فترة الأخذ بالإصلاح الزراعي عامي١٩٥٨ - ١٩٦٠م، كان المردود الفعلي أدنى من الاتجاه العام وقد نتج عن هذا الإجراء استياء الفلاحين مما أدى لعملية الإصلاح في مرحلته الأولى.

الاتجاه العام (Trend) لتطور مردود الحبوب في سورية بين عامي ١٩٥١ و ١٩٦٩

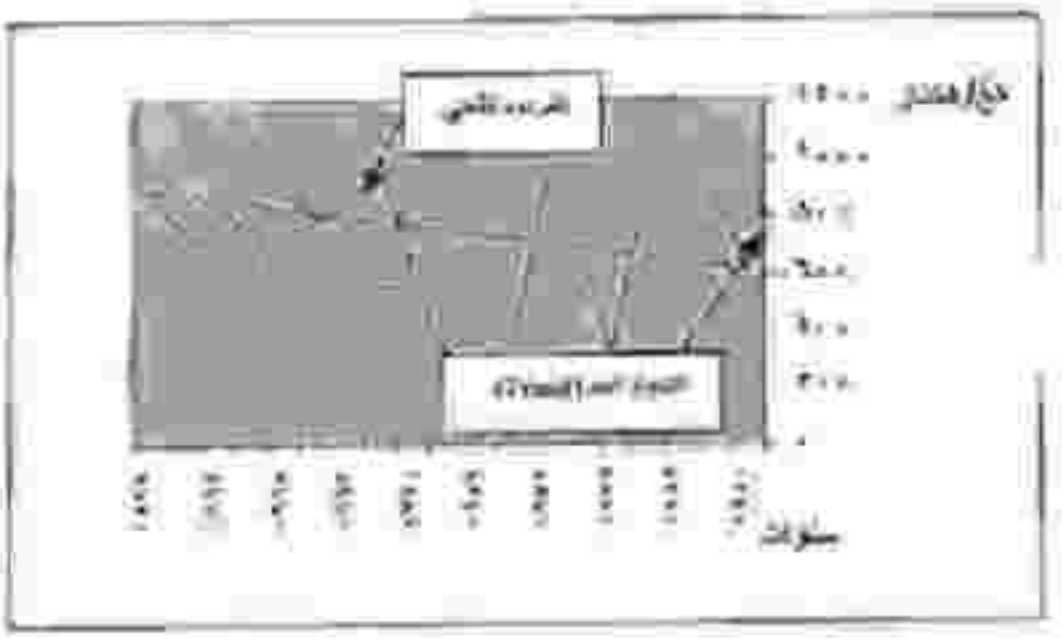

لم يترافق الإصلاح الزراعي مع اهتمام بتحسين الاستخدام الحيازي والفلكي، ولم يوجد أثر كاف من البنى التكميلية للأنشطة الزراعية. لقد تمخض عن هذا النمط من الإنتاج الزراعي تشكيلة اقتصادية – اجتماعية بعيدة عن صيغة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية، ولكل هذه التشكيلة تم تحقيق علاقات إنتاجية تعتمد المفاهيم الاقتصادية للريع الاقتصادي في الأراضي الزراعية، و هذا ما يجعل محاولات الإصلاح حتى نهاية ستينيات القرن العشرين غير قادرة على زحزحة قلاع العجز الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي.

و في المقام الأول أن السياسة الزراعية المطبقة في سورية و على مدى أكثر من ٥٠ سنة المدروسة لا عكست في معظمها مصالح الطبقة المسيطرة على الحكم، و لم يتم تخطيطها على ضوء دراسات علمية معمقة لواقع القطاع الزراعي و احتياجاته بغية النهوض به و تطويره .

مقدمة

تؤدي المسألة الزراعية دوراً مهماً في صنع تاريخ الشعوب، ويأخذ تطور هذه المسألة جانباً رئيساً في كتابة التاريخ الاقتصادي و فلسفة تطوره.

إن طبيعة تطور المسألة الزراعية في سورية خلال القرون الخمسة الماضية لها تأثير كبير في صياغة وتكوين التاريخ الاقتصادي السوري المعاصر، وبالرغم من أن طبيعة علاقات الإنتاج ونمط الإنتاج فيها تُعد متغيرات متداخلة في تأثير بعضها ببعض، إلا أن صورتها الراهنة هي، إلى حدٍ معطيات تاريخها وثبات وثيرة زمانها المعاصر .

وتمثل هدف هذا البحث في تقييم السياسة الزراعية باعتماد منهجاً علمياً ، يعطي هذه السياسة حقها في المجالات التي نجحت فيها ويكشف مواقع الخلل بغية تصحيحها، فمسألة الأمن الغذائي (١)هي اليوم على المحك ولا يمكن مواجهتها إلا بالطرق العلمية.

يمكن تعريف السياسة الزراعية بأنها مجموعة الإجراءات والقوانين والتشريعات التي تتخذها السلطة الحاكمة في بلدٍ ما تجاه القطاع الزراعي.

و تحمل السياسة الزراعية طابع النظام الذي يقوم بها ، فقد تتمثل بتدخلات بسيطة ومرنة تهدف إلى توجيه التطور، وفي بعض الأحيان من خلال تدخلات مفاجئة ومعاكسة تعمل على قلب البنى السائدة بشكل جذري.

يمكن الحكم على السياسة الزراعية بتقويم نتائجها وفق معايير محددة مثل قدرتها على توجيه الإنتاج بحسب الحاجات وتحسين الإنتاج الزراعي بزيادة الإنتاج

وتخفيض الكلفة ومعالجة المشكلات الطارئة والندرة والاستعداد على مواجهة الطلبات.

مرت السياسة الزراعية في سورية بمراحل مختلفة، حظيت بمتابعة النظام الأنيوارحي المهيمن في كل فترة، حيث شهدت سورية ثلاث مراحل تاريخية مهمة خلال الفترة المدروسة، فقد خضعت الحكم العثماني منذ عام ١٥١٦م وحتى عام ١٩١٨م(٢)، وسيطر عليها الاستعمار الفرنسي أكثر من ربع قرن (١٩٢٠-١٩٤٦م)(٣)، حصلت بعدها على الاستقلال (٤)، ومشاركة الوحدة مع مصر (١٩٥٨-١٩٦١) (٥) أهم معالم تاريخها المعاصر، التي انعكس على سياستها الزراعية.

السياسة الزراعية في العهد العثماني ١٥١٦-١٩١٨م :

وجد في سورية " التي كانت تشكل جزءاً من ملك السلم عثمانية السيطرة العثمانية" نظم زراعية وعلاقات إنتاجية مملوكية، لم تكن قائمة على ملكية الأرض وإنما على واردات الدولة من الضرائب، وغلب على علاقاتها الإنتاجية سمة الإقطاع العسكري.

لقد أبقت الدولة العثمانية منذ سيطرتها على سورية بعض النظم السابقة و أجرت تعديلات بسيطة عليها لتتلاءم مع نظمها الخاصة، فقد أن العثمانيين لم يغيروا توزيع الأرض على السكان على الرغم من مسحها وإحصاء عدد سكانها و إعادة هذا الإحصاء كل ثلاثين سنة تقريباً (٦).

لقد تمكنت الدولة العثمانية خلال الخمسين سنة الأولى من حكمها لسورية خلال عهد السلطان (سليم الأول وسليمان القانوني) من فرض قوانينها وتطبيق القانون العثماني، ولكنها بعد ذلك بدأت عوامل الضعف بالظهور فقد أخذت العلاقة بين المدينة والقرية بالتخلخل، حيث ظهرت عسكرية شبه مستقلة بنوعيها الإقطاعي من أصحاب التيمارات أو الالتزامي من أصحاب المزرعات تمكنت من السيطرة على الريف و تزويع الفلاحين وتسخير الموارد الزراعية لمصالحها.

لقد وجد في العهد العثماني ثلاثة أنواع من ملكية الأراضي الزراعية (٧) الملكية الخاصة داخل المدينة أو القرية أو على مشارفها وهي معصمة في الشريعة الإسلامية، والنوع الثاني من الأراضي الزراعية هي الأراضي الوقفية بنوعيها العقارية و القروية (٨) التي أوقفت على مؤسسات خيرية مثل: مدارس ومساجد، وأوقاف ذرية كانت وقفاً على سلالة الواقف حتى انقراضها، وشكلت الأراضي الوقفية بنوعيها المذكورين مجالاً سهلاً للاستغلال من قبل القوى المتنفذة التي استأجرتها لفترات طويلة وتمكنت بمعظم وارداتها على حساب الجهات الموقوفة عليها.

أما النوع الرئيس للأراضي الزراعية فهي الأراضي الأميرية / (أملاك الدولة) وهي أكثر أنواع الأراضي الإقطاعية انتشاراً، وقد استغلت بطريقتين رئيسيتين، إما بمنحها كإقطاع عسكري للجنود السپاهية (الخيالة)، أو بالتزام ضرائبها عن طريق الملتزمين الذين حصلوا عليه بالمزاد العلني.

لقد ربط الإقطاع الأول العسكري بالأرض التي موّلته بإنتاجها فدافع عنها و عن السلطة التي منحته إياها.

ويقسم الإقطاع المذكور إلى ثلاثة أقسام التيمار والزعامت والخاص، فالتيمار هي الأرض التي تعطي وارداً سنوياً لا يتجاوز ١٩،٨٩٩ أقجة، أما الزعامت فهي الأرض التي يتجاوز وارداها العشرين ألف أقجة ولا يزيد عن ٩٩،٨٩٩ ألف أقجة، ويمنح الزعامت للضباط (السپاهي، الخيالة)، و يطلب من كل واحد منهم تجييش مجموعة من الجنود من وارد زعامته، وكان يمنح هذا الإقطاع للضابط لقاء خدمته العسكرية ثم يسترجع منه حين يعجز عن ذلك، وقد أصاب الخلل هذا الإقطاع فتوسع أصحابه عن إعانته للدولة العثمانية و أورثه بعضهم لأبنائهم.

يشكل أفراد الجيش الإنكشاري مشاة يتقاضون مرتباتهم من الدولة، أما الإقطاع الخاص فهو الإقطاع مازاد وارده عن مئة ألف أقجة ويعطى للسلطان أو لأمراء الأسرة الحاكمة أو كبار الموظفين في الدولة فمثلاً إيالة مُنحت إقطاعاً خاصاً لآل

الكوبريلي الذين اشتهر منهم صدور عظام في الدولة العثمانية وعُرِفَ بعضهم ولاة في بلاد الشام وغيرها (٩).

وقد عهدت الدولة العثمانية بالأراضي الأميرية التي لم تُمنح كالإقطاع إلى ملتزمين قاموا بجمع إيراداتها وضرائبها من الفلاحين الذين استغلوها، ولكن الملتزم يُعيَّن لمدة سنة ولكن ضعف الدولة العثمانية وعجزها أمام تزايد قوة الملتزمين وتمسكهم بالالتزام لعدة سنوات دفعت العثمانيين إلى إصدار نظام المالكانة الذي أتاح للملتزمين البقاء على التزامهم الأراضي الأميرية مدى الحياة (١٠).

وقد قام أصحاب المالكانة باستغلال الفلاحين في سوريا، فقد تمكن عدد من أفراد أسرة آل العظم من الحصول على التزام مدى الحياة، بموجب نظام المالكانة المذكور، وقاموا باستغلال أراضي حماه الزراعية واستخدموا موارده المالية الكبيرة في شراء الوظائف الإدارية و مناصب الولاة في أستانبول(١١).

لقد أدى ازدياد قوة ملاك الأراضي وحكام الأقاليم من الدولة العثمانية في القرنين السابع عشر و الثامن عشر إلى أزمة اجتماعية وسياسية وفي بعض الحالات إلى انفصال عن الدولة (كما حدث في اليونان ومصر) لذلك أدرك واضعو نظام التنظيمات ضرورة إعادة النظر في السياسة الزراعية وبعد محاولات متكررة للإصلاح الزراعي بدأت في ١٨٢٦م جاء إعلان خط كلخانة ١٨٣٩م، ليلغي نظام الإقطاعات وتعهد الضرائب، وتم تعيين جباة حلّ للضرائب كان بعضهم موظفين للحكومة يتسلمون التحصيلات مباشرة إلى خزانة الدولة، أما الأهلية فكانت تدفع مبلغاً مقدماً عليه، لكن دون أن يحصلوا أرض في المنطقة التي ستجبى منها الضرائب وذلك التخلص من الإقطاع الوراثي (١٢).

وحتى قانون صدر في عام ١٨٤٠م العشر في أحكام كل الإمبراطورية العثمانية بـ١٠%من المحصول، وقد وصلت هذه النسبة إلى ١٢,٦٣%من الدخل الإجمالي للقطر في نهاية القرن التاسع عشر(١٣).

لقد ثار شبان الأرياف في سورية من ظلم الملتزمين، وهذا ما دفعهم إلى استقبال الفاتح إبراهيم باشا بن محمد علي عام ١٨٣٠م، (١٤) معتقدين بأنه أحسن حكماً من

العثمانيين الذين تمكنوا من العودة والسيطرة مرة ثانية على بلاد الشام عام ١٨٤٠م بمساعدة الدول الأوربية الكبرى وعلى رأسها بريطانية. عانى الفلاحون من جهد وبخاصة بالنسبة للفلاحين الذين تعرضوا لما عرف "بتكاليف شاقة" مثل أعمال السخرة دون أجر وتقديم المؤن للجيش العثماني لقاء أثمان متدنية عرفت بالعلوفة وكذلك تقديم المؤن للبيوت العثمانيين لقاء حمايتهم للفلاحين من اعتداء قبائل أخرى(١٤).

وهكذا فقد أدى ضعف الدولة العثمانية وعدم اتخاذها إجراءات حازمة تجاه الإقطاعيين العسكريين والملتزمين المدنيين في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين إلى جشع هؤلاء وتعسفهم في عملية جباية الضرائب التي بلغت أحيانا نصف غلة الأرض (١٥).

وقد فرضت الدولة العثمانية على الفلاح رسوماً كثيرة مثل رسم استعمال الأرض واستخدام المعاصر والطواحين وضريبة الأشجار المثمرة ورسوم المواشي، وقد بلغ عدد الضرائب ٩٧ضريبة رسمية و غير رسمية في سورية (١٦).

لقد اضطرت الدولة العثمانية في أثناء فترة الإصلاحات (١٧) في القرن التاسع عشر إلى إصدار قانون الأراضي عام ١٨٥٨م بهدف التخلص من تناقضات و مخالفات ملكية الأراضي و طرق استغلالها، حيث سمحت لمن كان له حق التصرف بالأرض عن طريق المالكانة أو غيره أن يصبح مالكاً لها (١٨). و قد نشأت نتيجة لتلك الملكيات الكبيرة في سورية، و عهد إلى "الملتزم" جمع مالكات الدولة من مكلفي الضرائب (١٩).

و قد استغل أصحاب الالتزام و المالكانة والمتصرفون بهذا القانون و أصبحوا ملاكين كبار يقيمون في مراكز المدن، و يملكون مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، و بدلاً من أن ينهي قانون الأراضي معاناة الفلاحين فقد أوجد وسيلة أخرى لاستغلالهم، لذا ثاروا ضد ظلم و قسوة مستغليهم، و امتدت ثوراتهم إلى جبل حوران (الانتفاضات الفلاحية) (٢٠).

ويستنتج مما سبق بأن الفلاحين كانوا في سورية لا يملكون الأراضي وإنما هم فلاحون على إقطاع أو على أرض التزام أو أرض وقف وعملهم الرئيس هو تزويد جامعي الضرائب المختلفة من الإقطاعيين أو الملتزمين أو المتولين على الأوقاف بالضرائب المفروضة عليهم، لذا نجد أن الفلاح يزرع الأرض كما كان يفعل أجداده بالأدوات نفسها، و المتسلطون على الأرض يرثونها عنه ويحسنون في الغالب على شرة الإنتاج.

كان الفلاح في سورية يزرع المحصولات التي يحتاجها في غذائه اليومي كالقمح والشعير والعدس ومختلف الحبوب، وقد حرصت الدولة العثمانية على قوت رعاياها الأساسي، لذلك منعت تصدير الحبوب من جميع أنحاء إمبراطوريتها، واشتهرت سورية بزراعة الأشجار المثمرة كالعنب والزيتون والمشمش والحمضيات وكانت منتجاتها مستهلك في دمشق الجهات العربية أو مجموع الإمبراطورية العثمانية، كما اشتهرت بالزراعات الصناعية كالقطن وشجر التوت والورد أيضاً.

وعلى الرغم من أن الزراعة قد شكلت المورد الأساسي لاقتصاد البلاد فإنها لم تحقق في القرون الثلاثة للحكم العثماني إزدهاراً ملحوظاً عديدة أهمها انتشار الإقطاع وفساد نظامه، ونظام الالتزام وجور الملتزمين، وإهمال وسائل الري، واضطراب الأحوال السياسية والكوارث الطبيعية والاجتماعية، وعدم تنظيم الزراعة ليستفاد من احتياجات السوق الخارجية العالمية لمحاصيل المناطق في الزراعة، وإرضاخ الفلاحين الصعبة في ظل نفوذ أصحاب الأراضي و الإقطاعيين والملتزمين(٢١). لقد أسهم عدد من الإقطاعيين و الأمراء في تكريس الفقر و بؤس الفلاحين حيث دفعت الديون العديدة المفروضة عليهم في دمشق مثلاً أعداداً كبيرة منهم إلى هجر قراهم و التوجه إلى دمشق، مما أعاق تقدم و تطور الزراعة (٢٢).

و قد جاء وصف الفلاح في ظل العهد العثماني بشكل دقيق بحسب وجهة نظر الدكتورة ليلى الصباغ : " هو فلاح على (إقطاع)، أو على (أرض وقف)، أو على (أرض التزام)، أي أن الأرض ليست ملكاً خالصاً له. وعمله الرئيسي، إن لم يكن الوحيد، هو تزويد جامعي الضرائب المختلفة، بالضرائب المفروضة عليه، أكثر

وذلك المقصود هم الإقطاعيون أو (صاحبي الأرض)، كما أسموا في العهد العثماني، أو (المتزعمين)، أو (المتنفذين) على الأوقاف " (٢٣).

ومن الجدير بالذكر بأن العثمانيين لم يحاولوا احتكار استخدام الأراضي الزراعية أو التصرف بها إلا عن طريق طرف ثالث مرتبط بسياستهم.

وقد ارتبط الإنتاج الزراعي وتقيد بحاجات السوق المحلية وتوفير الواردات للخزينة، وأدى ذلك إلى عدم توافر الشروط اللازمة للشروع بالاقتصاد الزراعي تعتمد تراكم الفائض الاقتصادي من أجل تطوير القطاع الزراعي، لذا بقي التخلف سمة هذا القطاع ولم يتمكن من التطور.

السياسة الزراعية في ظل الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٦م:

سعت فرنسا في بداية احتلالها لسورية إلى استخدام الأراضي الزراعية كإحدى الأدوات الأساسية للحصول على تأييد أصحاب الملكيات الكبيرة وشيوخ العشائر لوجودها عليها، ولقد هذا الاتجاه منحى " تشريعياً عندما أصدرت سلطات الاحتلال الفرنسي في عام ١٩٢٦م قانوناً يسمح بإمكانية قيام أي شخص بتسجيل ملكية الأرض غير المستثمرة باسمه إذا ثبت أنه قام باستصلاحها وزراعتها لمدة خمس سنوات (٢٤).

لقد أتاح هذا القانون الفرصة أمام كبار ملاك الأراضي لتسجيل وامتلاك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وهذا بدوره، أدى إلى توسيع أهمية الملكيات الكبيرة في ذلك الحين.

وفي عامي ١٩٤٠و١٩٤١م صدرت تشريعات مكنت شيوخ القبائل في شرق الصحراء من تسجيل أراضي الدولة بأسمهم، وأكد ذلك القانون المدني لعام ١٩٤٩م، الذي اعترف بالأراضي المسجلة في الفترة التاريخية التي تلت عام ١٩٢٠م (٢٥).

- لم تكن سلطات الاحتلال الفرنسي خلال استعمارها لسورية تسعى إلى إيجاد تركيب جزئي يستهدف العدالة الاجتماعية والقضاء على التفاوت الكبير في ملكية الأراضي الزراعية، وإنما يسعى إلى إيجاد فئة من ملاك الأراضي الزراعية تؤمن

المصالح الاقتصادية الفرنسية في سورية، وفقاً شكل نمط الملكية الزراعية وشكل استثمارها الذي سائد في العهد العثماني السابق الأساس المادي الذي ارتكزت عليه السلطات الفرنسية، ومن ثم وقبلها تم تعمل على تغيير في بنية الملكية الزراعية السورية بقدر ما أضفت على ذلك الأساس مزيد نمط الملكية حديثة ورسمية، بحيث أصبحت العلاقات الإنتاجية الزراعية التي تحكمها شرعية قانونية، أفرزت فئة من مالكي الأراضي الزراعية تغلب عليها سيطرة المدينة وكبار المالك وشيوخ العشائر(٢٦).

وعلى الرغم من تعميق هذا الاتجاه في نمطية استثمار الأراضي في مستهل الاحتلال الفرنسي، فقد كان لبعض الاقتصاديين الفرنسيين رأي آخر لحل المسألة الزراعية السورية عن طريق انتهاج سياسة تهدف إلى الحد من الملكيات الكبيرة، ويشير هذا الرأي إلى أن يكون للفرنسيين دور في الانتقال من الاقطاع الزراعي إلى التحولات ذات المضمون البرجوازي في الريف السوري ضمن منظور تكوين الرأسمالية الأوروبية (٢٧).

وقد نتج ذلك عن إدراك علماء الاقتصاد الفرنسيين المبكر لفشل تجربة العلاقات الإنتاجية التي سادت في الزراعة الجزائرية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، حيث لم يتمكن الاستعمار الفرنسي من إيجاد علاقات اقتصادية بعيدة المدى في إطار من النمطية، وبالتالي فإن صياغة علاقاته إنتاج واشكاله اقتصادية واجتماعية في إطار من الفهم الأوربي المعاصر تُعدّ العطل للاحتلال الفرنسي من تعميق الإقطاع من منظور العصور الوسطى (٢٨).

لقد أدى غياب مكونات آلية التحول من برامج السياسة الزراعية وأساليب تشريعية واشكاله اقتصادية -اجتماعية كشروط ضرورية في سياق التطور إلى عدم تحقيق السياسة الفرنسية في سورية من تحقيق أهدافها، لذا جاءت الإصلاحات والاجراءات في الزراعة السورية ضمناً لديمومة العلاقات الإنتاجية القائمة التي انتهت في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين إلى أن الملكيات الكبيرة والاقطاعيات (١٠٠هكتار وأكثر) بلغت نحو ٣٠ %من مجموع المساحة الزراعية، بينما تمتلك

الملكيات المتوسطة (١٠-١٠٠ هكتار) نحو ٣٧% و مثلت الملكيات الصغيرة (١٠ هكتارات و أقل) نحو ٤%، في حين بلغت أملاك الدولة نحو ١٩% من المساحة الزراعية التي قدرت بنحو ٩,٩٣ مليون هكتار(٢٩).

ويشير هذا التركيب إلى مدى التفاوت في ملكية الأراضي الزراعية وطبيعة العلاقات الإنتاجية التي أفرزتها، والإطار الاقتصادي والاجتماعي الذي صنعته السياسة الزراعية لسلطات الاحتلال الفرنسي التي أحدثت بالمتغيرات الاقتصادية الزراعية السورية.

لقد اتبعت الإدارة الفرنسية سياسة زراعية هدفت إلى خدمة مآربها الاستعمارية و ذلك بربط اقتصاد سورية بالاقتصاد الفرنسي، فنجد بأن سلطات الانتداب لم تعمل جدياً لاستصلاح جميع الأراضي الصالحة للزراعة، و عن ثم زيادة المساحات المزروعة، و قد وجهت فرنسا اهتمامها لزراعة محاصيل ملائمة للصناعة الرأسمالية الفرنسية على حساب المحاصيل الغذائية الضرورية للشعب السوري، كما هدفت هذه السياسة إلى إفقار الأرض لعدم إتباعها أساليب حديثة في الزراعة و هدفت قوانينها إلى إبقاء الفلاح على فقره و تثبيت علاقات تحول دون رفع مكانة السيد الإقطاعي لكي يبقى أداة في يدها و منفذ أساسي لسياستها (٣٠).

السياسة الزراعية منذ الاستقلال ١٩٤٦م وحتى أواخر ستينيات القرن العشرين :

- عندما حصلت سورية على الاستقلال عام ١٩٤٥م كانت ملكية الأراضي الزراعية الكبيرة هي المسيطرة، وهذا عمل على تمكين كبار الملاكين، وهم أقلية، من الاستفادة من ثمار عمل الأغلبية الساحقة من الفلاحين، علاوة على ذلك فإن عمليات الإصلاح الزراعي لم تكن تستثمر داخل القطاع الزراعي وإنما في المدينة التي يستقر فيها الكثير من مالكي الأراضي.

لقد سعت الحكومة السورية عام ١٩٤٩م إلى توزيع جزء من الأراضي الحكومية غير أن هذه الخطوة كانت محدودة وجاءت في قسمها الأكبر لصالح كبار مالكي الأراضي أيضاً . ولقد أحبط الدستور السوري لعام ١٩٥٠ تحقيق إصلاح زراعي

وتحسين أوضاع الفلاحين، إلا أن مشروع قانون الإصلاح الزراعي - المتضمن تحديد ملكية الأراضي الزراعية - الذي تم تقديمه للبرلمان لمناقشته في إبريل ١٩٥٦م رفض من قبل الأحلاف الثلاثية بعد أن أثار معارضة كبار الملاكين الذين كانوا يشكلون الأغلبية في البرلمان والحكومة (٣١).

وبعد إعلان الوحدة بين سورية ومصر عام ١٩٥٨م صدر قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٦١ وقد عدل عام ١٩٦٣م ومرة أخرى عدل عام ١٩٦٦م حيث تم تحديد الملكية وإعادة توزيع الأراضي على الفلاحين.

الإصلاح الزراعي :

اعتقد بعض علماء الاقتصاد ومتخذو القرار في المسألة الزراعية أن الاستيلاء على الأراضي بانتزاعها من كبار الملاكين وتحويل ملكيتها للفلاحين هي من أكثر الدلائل الثورية، خاصة و إن تجارب المنظومة الاشتراكية بعد عام ١٩١٧م (٣٢). قد أخذت اتجاها قريبا من هذا النمط في مجال السياسة الزراعية، ولم يكن هناك اهتمام بالتغيرات التنموية للتغيرات الاقتصادية المحتملة على صعيد الإنتاج الزراعي أو تغير التأثيرات العامة للقطاعات اللازراعية نتيجة التغيرات الراديكالية في العلاقات الإنتاجية، بقدر الإصرار على التغيرات الاجتماعية الناتجة عن اختلاف بنية الملكية الزراعية قبل الإصلاح الزراعي وبعده، وبذلك عد الإصلاح الزراعي مشكلة توزيع الأراضي وليس مشكلة الإنتاج الزراعي (٣٣).

ولم توضع تقديرات للمنافع والتكاليف التي ميتحملها الاقتصادي نتيجة نجاح أو فشل البرامج الإصلاحية في المدى القصير البعيد.

عرف الإصلاح الزراعي في خمسينيات وستينيات القرن العشرين بأنه عملية إعادة توزيع الأراضي على الفلاحين الفقراء من أجل استثمارها بما يؤمن معيشة العائلة الفلاحية، ويمكن أن يشمل هذا الإصلاح إجراءات لتوزيع وسائل الإنتاج الزراعي الأخرى كالمعدات الزراعية ومنشآت تربية المواشي ومياه الري (٣٤).

لقد كان الإصلاح الزراعي في سورية ذا طابع ثوري اشتراكي، إذ هدف هذا الإصلاح إلى إعادة توزيع المداخيل الزراعية بين الملاكين الكبار والفلاحين، وذلك

عن طريق تحديد سقف الملكية الزراعية، وسيطرة الدولة على ما يفيض من هذا السقف بتأجيل تعويض المالك، وقيامها بتوزيعه على الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً بمساحة تؤمن لهم ولأسرهم المعيشة بحدها الأدنى، على أن يسدد الفلاح ثمن الأرض بأقساط موزعة على سنوات عدة،ونظمت العلاقة بين المالك والمستأجر وألغيت التعاونيات، وقد ترافق توزيع الملكية الزراعية هذا مع وضع نظام تعاوني يخضع فيه الفلاحون ويدخل إلى مجال الملكية (٣٥) والأساليب العلمية في الزراعة.

وبذلك يتجه الإصلاح الزراعي نحو تغيير العلاقة بين الفلاح والأرض، بحيث يمتلك كل فلاح أرضاً يقوم بزراعتها، أو أن يصبح الفلاحون أعضاء في المزارع التعاونية الجماعية،لقد وجدت مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة الإصلاح الزراعي، فقد كان هناك استمرارية النظام الإقطاعي في المجال الزراعي، إذ احتكرت طبقة صغيرة من ملاكي الأراضي في الريف الأراضي الزراعية هناك، و بالمقابل قامت طبقة صغيرة من أصحاب رؤوس الأموال باحتكار الصناعات في المدن فنتج عن ذلك تشكل فئة قليلة من الشكال امتازت بالامتيازات الاجتماعية وتمتعت بالخدمات التعليمية والصحية و الاجتماعية بينما حرمت غالبية أفراد الشعب من أبسط الحاجات الضرورية، لذلك فإن الإصلاح الزراعي بالملكية الفردية، و لكن بحدود لا تسمح بالإقطاع، فأوجب توسيع قاعدة ملكية الأراضي الزراعية بإضافة ملاكين جدد عن طريق إعادة توزيع الأراضي، وغاية تحقيق الملكية الزراعية هو القضاء على الإقطاع وتحرير الفلاح كشرط أساسي لتحرير الإنتاج من قيوده،ويتوافق نظام الملكية الفردية للأراضي الزراعية مع نظام تعاوني زراعي يؤدي دوراً فاعلاً في عمليات الإنتاج الزراعي وتجميع المحاصيل الزراعية واستخدام الآلات الحديثة و التموين والتسويق (٣٦).

وتطبيقاً لقانون الإصلاح الزراعي فقد تم :

١- توزيع الأراضي :

وذلك بحسب المناطق الزراعية فقد تراوح الحد الأقصى الملكية الزراعية مابين ٥٥,١٢٥هكتاراً في الأراضي المروية أو المطرية و بين ٣٠٠,٨٠٠ هكتاراً في الأراضي غير المروية وقد ألغت مساحة الأراضي التي طالبها القانون في ك١ ١٩٦٩م ١,٥١٣,٥٦٣ هكتاراً تم توزيع ما مقداره ٦٤٣,٧٢٥ هكتاراً خصت ٥٥,٠٠٠ عائلة (٣٧).

ويحسب التعويض للمستولى على أراضيهم الزراعية على أساس حسنوة أمثال متوسط بدل إيجار الأرض لدورة زراعية لا تتجاوز ثلاث سنوات أو حصة المالك منها(٣٨) ، ويؤدي التعويض حلالات على الدولة بقائمة مقدارها ١% استهلاك خلال أربعين عام(٣٩).

وتوزع الأراضي المستولى عليها في كل قرية على الفلاحين بمساحة لا تزيد على ٨ هكتارات في الأراضي المروية أو الشجرة وعلى ٣٠ هكتاراً في الأراضي البعلية.

لم يكن توزيع الأراضي عادلاً بسبب الصعوبات الكثيرة التي واجهته مثل استحالة احتساب مورد الأرض في الفترة السابقة للإصلاح لعدم وجود معلومات كافية في هذا المجال، وتلفت الأراضي المستولى عليها في بعض القرى بين الجبل و المستنقعات وبين أراضي صالحة للزراعة و أخرى غير صالحة لها، وكما أدى اختلاف الكثافة السكانية في القرى إلى توزيع غير متساو للأراضي على السكان، ففي القرى التي تكون كثافتها السكانية عالية تكون مساحة الأرض الموزعة للشخص الواحد أقل من الحد الأدنى الكافي للعيش، وفي القرى التي تكون كثافتها السكانية قليلة تبقى مساحة واسعة من الأراضي غير مزروعة لنقص اليد العاملة في المجال الزراعي، بالإضافة إلى ذلك فقد أقام الإقطاعيون على طرد سكان قرى بأكملها واستقدموا مكانهم مزارعين من أماكن وقرى أخرى ولكن مع إقرار قانون الإصلاح الزراعي طالب سكان هذه القرى الأصليون بحقوقهم في قراهم، بينما

رفض السكان الجدد للمشروع لمطالبهم، ما جعل السلطات أمام مشكلات جديدة وخصوصاً في حال ارتفاع أعداد المشكلات المطالبة بالعودة إلى قراها(٤٠).

٢-توزيع أملاك الدولة:

بعد عشر سنوات من صدور قانون الإصلاح الزراعي صدر مرسوم تشريعي لتضمن توزيع أراضي الدولة وفق ما جاء في قانون الإصلاح الزراعي وتعديلاته. وبعد مناقلات جرى توزيع أراضي الدولة في ٧٨٤ قرية من أصل ١١٩٤ قرية استفادت منه ٣٢,١٢ عائلة وزرعت تحتها ٣٧٩,٣٢٨ هكتاراً أي حوالي ٣٩% من أملاك الدولة الصالحة للزراعة. أما باقي أملاك الدولة فإما أن الدولة باشرت بتأجيره أو بيعه لمن انطبق عليهم شروط القانون، فقد باعت الدولة بين عامي ١٩٧٠ م و ١٩٧٨ م ٧٢٦٣ هكتاراً وأجرت ٨٢٥٣٣ هكتاراً(٤١).

٣- تشكيل الجمعيات التعاونية:

لقد أوجب قانون الإصلاح الزراعي ((تكوين جمعية تعاونية زراعية بين ألئك إليهم الأراضي المستولى عليها في القرية الواحدة.....)) (٤٢).

لقد تشكلت الجمعيات التعاونية وتمت بشكل واضح وارتفع عددها من ٨٠ جمعية تعاونية في عام ١٩٦٢م إلى ١٣٥٠ عام ١٩٧١ ضمت ٨٠٠٠٠ عضواً(٤٣).

ومن الملاحظ أن التطور السريع للجمعيات التعاونية ترافق مع ظهور ظواهر سلبية عديدة كتقوم طبقة من المزارعين الأغنياء عملت على تحويلها الروح التعاونية والعمل الديمقراطي وتدخل الدولة من خلال تعيين وزارة الزراعة لموظف يكون جاهلاً للمشاكل الزراعية في غالب الأحيان و يسودي دور المجلس الإداري للجمعية وينفذ القرارات التي كان من المفترض أن يتخذها الفلاحون أنفسهم وبدلاً من أن تصبح هذه الجمعية أداة توعية وتثقيف لهم، قامت بقتل روح المبادرة لديهم، وهذا ما دفع الفلاحين إلى الابتعاد عن هذه الجمعيات.

لقد خطط أن تكون الجمعيات التعاونية المصب الأساسي للمشاريع الإصلاح الزراعي من خلال توفير الخدمات والقروض للفلاحين وبذلك يمكن من تخفيف سيطرة الوسطاء. ولن تكون مؤسسة تطور يتحلى أعضاؤها بروح التعاون والمبادرة

وتؤمن لهم موظفاً إدارياً ينقل إليهم المعرفة التقنية ولكن من خلال الواقع نجد أن دور هذه الجمعيات قد اقتصر على التسويق بحيث أصبحت أشبه بجهاز حكومي يقوم بتأمين تسويق الإنتاج من دون وسطاء، وقد رأى الفلاحون أنها لم تلغ دور الوسيط بل حلت محله، بل إن بعضاً منهم قد عدها أداة مصادرة للإنتاج عبر خصم نسبة من عائدات أعضائها لدفع الديون وإصلاح الآلات وغيرها.

٤-تشكيل مزارع الدولة (٤٤)

صدر قرار إنشاء مزارع الدولة عام ١٩٦٥م من أجل استغلال أكبر مساحة ممكنة من الأراضي في شكل وحدة زراعية متجانسة، حيث أنشأت في العام نفسه أول نموذج في دمشق، وبعد عشر سنوات أصبح عددها حسب عشرة مزرعة منتشرة على مساحة تقدر بـ ١٢٥,٧٠٤ هكتارات، منها ٣,٨١٨ هكتاراً مروياً.

وتقوم المؤسسات الحكومية مثل المؤسسة العامة للحبوب و المطاحن بتسويق منتجات هذه المزارع (٤٥).

يُعد عدد هذه المزارع قليلاً نسبياً، ولم يكن يغطي سوى مساحة صغيرة من المساحة الإجمالية، وهذا ما جعل دورها محدوداً في تطوير الزراعة في سورية.

نتائج الإصلاح الزراعي:

أسفرت عملية الإصلاح الزراعي عن وجود قطاعين في الزراعة أولهما حديث نسبياً يتضمن الزراعة التجارية ذات الاستثمارات التجارية المكثفة والثاني قطاع تقليدي أو زراعة الكفاف، ضم ٩١,٥% من إجمالي الأراضي الزراعية، وتميز بتقنيات الحيازات والتركيز على احتياجات الاستهلاك الأسري (٤٦).

وقد نتج عن عدم وجود أرض كافية لتتم توزيعها على جميع الفلاحين المستحقين في إطار قانون الإصلاح الزراعي، وعن الانفجار السكاني المرافق لذلك بطالة مزمنة وموسمية في المناطق الريفية، ما أدى إلى زيادة عدد النازحين إلى المدينة أو إلى خارج البلاد(٤٧).

وقد تم مصادرة أراضي في الأقاليم الخافة وتوزيعها على الفلاحين حيث انكمش النشاط الزراعي فيها على زراعة المحاصيل الشتوية كالقمح والشعير، وبعد فترة

ناتجة من هذا التوزيع عانت قلة من الجفاف وهذا دفع الكثير من المزارعين إلى هجر أراضيهم إلى المدن أو العودة إلى حياتهم البدوية (٤٨).

يتبين من خلال الجدول رقم (١) تطور مزروعة الحبوب خلال عقود الخمسينيات الستينيات السبعينيات من القرن العشرين حتى نهاية سبعينيات هذا القرن و نستنتج أن عام ١٩٥٨م هو عام صدور قانون الإصلاح الزراعي لم يكن عام تحول إيجابي ملحوظ وهذا ينطبق أيضاً على أعوام تعديل قانون الاصلاح الزراعي عام ١٩٦٣م-١٩٦٦م فمثلاً نرى أن نسبة التغير لمزروعة محصول الحبوب قد سجل (نقاصاً ملحوظاً عام ١٩٥٦م(-١٢٦,٢٠٠%) لينخفض تدنياً عام١٩٥٨ م (-٥٨,٧٦%) وتدنياً آخر عام ١٩٦٣م (-١٦,٩٦%) وليبلغ في عام ١٩٦٦م (-٢٩,٧٧%). وإذا حاولنا معرفة نسبة التغير لمزروعة مجموع الحبوب في هذه الأعوام سنكتشف أن عام ١٩٥٧ م هو العام الذي سبق عام إصدار قانون الإصلاح الزراعي هو عام الأساس تحدد فيها بلغت (-٧,٢١%)عام ١٩٦٣ م و(-١٨,٦%)عام ١٩٦٦ م و (-٦٠,٨٦%) عام ١٩٧٠م.

الجدول رقم (١)

التغير السنوي لمزروعة زراعة الحبوب في سوريه بين عامي ١٩٥١ و ١٩٦٩م

٥٠-٤٩	٥١-٥٠	٥٢-٥١	٥٣-٥٢	٥٤-٥٣	٥٥-٥٤	٥٦-٥٥	٥٧-٥٦	٥٨-٥٧	٥٩-٥٨	٦٠-٥٩
-٣٠,٥٩٠	٤٤,٧٢٧	-٩,١٣٠	٣,١٠٠	-٢٤,٠٦٠	١٤٦,١٠٠	٤٧,٤٠	-٥٨,٧٦٠	-٩,٤٥٠	٢,٠٠٠	
٦١-٦٠	٦٢-٦١	٦٣-٦٢	٦٤-٦٣	٦٥-٦٤	٦٦-٦٥	٦٧-٦٦	٦٨-٦٧	٦٩-٦٨	٧٠-٦٩	
٦٩,١٨٩	٨٦,٦٦٠	-١٢,٩١٠	-١٩,٢٦٠	-٦,٤٣٠	١٧,٧٢٠	٣٨,٢٥٤	-٦٧,٠٣٠	١٩,٤٣٠	-٠,١٨٠	

ملاحظة :احتسبنا أرقام هذا الجدول من المعطيات الإحصائية الواردة عند نون، عبد الإمام، المرجع السابق.

وإذا احتسبنا من خلال هذا الجدول رقم (١) معدل نسب تغير مزروعة الحبوب في الخمسينيات قبل الإصلاح وفي السنوات التي تلت الإصلاح حتى أواخر السبعينات نلاحظ أنه في الغالب تدني أو بقي على حاله بعد الإصلاح حتى أواخر السبعينات مقارنة به في الخمسينيات قبل الإصلاح ما يدل على التأثير السلبي لقانون الإصلاح الزراعي وتعديلاته في الإنتاج الزراعي في تلك الفترة التاريخية. فقد بلغ معدل

ارتفاع مردود مجموع الحبوب ١٤,٧٤ % في الخمسينيات قبل الإصلاح و ٧,٥٢% بعد الإصلاح حتى أواخر الستينيات.

ويمكننا من خلال الجدول رقم (٢) ملاحظة تدني مردود زراعة الحبوب في سورية مقارنة بالمردود في العالم والشرق الأدنى والبلدان المتقدمة والبلدان النامية.

فقد كان مردود الحبوب في سورية في عام ١٩٥٨م أدنى بـ ٧٣,٤٧% عما كان عليه في العالم وبـ ٦٦,٣٣% عما كان عليه في الشرق الأدنى وبـ ٧٧,٣٦% مما كان عليه في البلدان المتقدمة وبـ ٦٨,٨٣% عما كان عليه في البلدان النامية.

وفي عام ١٩٦٨م كان مردود الحبوب في سورية أدنى بـ ٦٢,٧٢% عما كان عليه في العالم وبـ ٣٧,٨٩% عما كان عليه في الشرق الأدنى وبـ ٦٥,٣٩% عما كان عليه في البلدان المتقدمة وبـ ٤٦,٢٧% عما كان في البلدان النامية.

الجدول رقم (٢)

تطور مردود الحبوب (كغ/هكتار) في سورية، مقارناً بالمردود في العالم و الشرق الأدنى و البلدان المتقدمة والبلدان النامية بين عامي ١٩٥١- ١٩٧٠م

	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
سورية	٦٥٠	٨٨٢	٨٠٢	٨٧١	٣١٣	٧٠٨	٩٠٢	٣٧٢	٤٠٩	٢٧٨
العالم	١٦٦٠	١٢٢٣	١٢٣٠	١٢٠٣	١٢٦٣	١٣٠٢	١٣٩٤	١٤٠٦	١٤٠٦	١٥٧٥
الشرق الأدنى	١٠٥٥	١٠٩٢	١٢٥٠	١٠١٣	٩٩٧	١١٣٠	١١٧٤	١١٠٥	١٠٣٩	٧٥٨
البلدان المتقدمة	١٣٠٧	١٣٨٥	١٣٦٥	١٣١٦	١٤٢١	١٤٩٣	١٤٧٣	١٣٨٣	١٣٦١	١٣٤٥
البلدان النامية	١٠٣١	١٠٧١	١٠٩٣	١٠٧٠	٢١٢٠	٢١٤٨	٢١٤٣	١١٣٣	١١٧٩	١١٤٧

	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
سورية	٥٤٠	٨٠٠٨	٨٣٧	٧٧٩	٩١٧	٩٤٤	٩٤٩	٨٤٩	٨٨٥	٥٣٣
العالم	١٣٧٠	١٤٤٣	١٤٥٠	١٤٠٨	١٥١٤	١٤٣٨	١٤٣٦	١٤٣٤	١٤٣٤	١٣٨٤
الشرق الأدنى	١٠٣٣	١٢٤١	١٢٤٣	١٢٠٥	١٢٧٧	١٢٠١	١٢١٤	١١٩٣	١٢٣٣	١٢٠٠
البلدان المتقدمة	١٤٧٣	١٧٧٣	١٧٤٨	١٧٠١	١٨٣٥	١٧٠٤	١٧٤٥	١٧٤٥	١٧٤٤	١٧٠٨

البلدان النامية	١٤٢٢	٩١٧٣	١٢٣٥	١١٧٥	١٢٦٦	١٢٩٧	١٣٦٣	١٣٧٩	١٣٩٤	٢١٨٤

ملاحظة : جمعنا أرقام هذا الجدول من قاعطيات الإحصائية الواردة عن نوع، عند الإعلام، المرجع السابق.

يظهر لنا من خلال المخطط البياني التالي أن المردود الفعلي للحبوب قد علق من تقلبات عديدة بين عامي ١٩٥٠- ١٩٦٩م . فكان تارة أعلى من مستوى الاتجاه العام و تارة أدنى منه، مما يدل على عدم استقرار الإنتاج الزراعي و ترجع أسباب ذلك إلى العوامل المناخية و سوء توزيع الأمطار،عدم اطمئنان الفلاح للسياسة الزراعية المتبعة في الدولة، ففي فترة انطلاق الإصلاح الزراعي عامي١٩٥٨ - ١٩٦٠م، كان المردود الفعلي أدنى من الاتجاه العام و هذا نتج ربما إلى جو البلبلة التي خلفه الإصلاح في مرحلته الأولى.

الاتجاه العام (Trend) لتطور مردود الحبوب في سورية بين عامي ١٩٥١ و ١٩٦٩

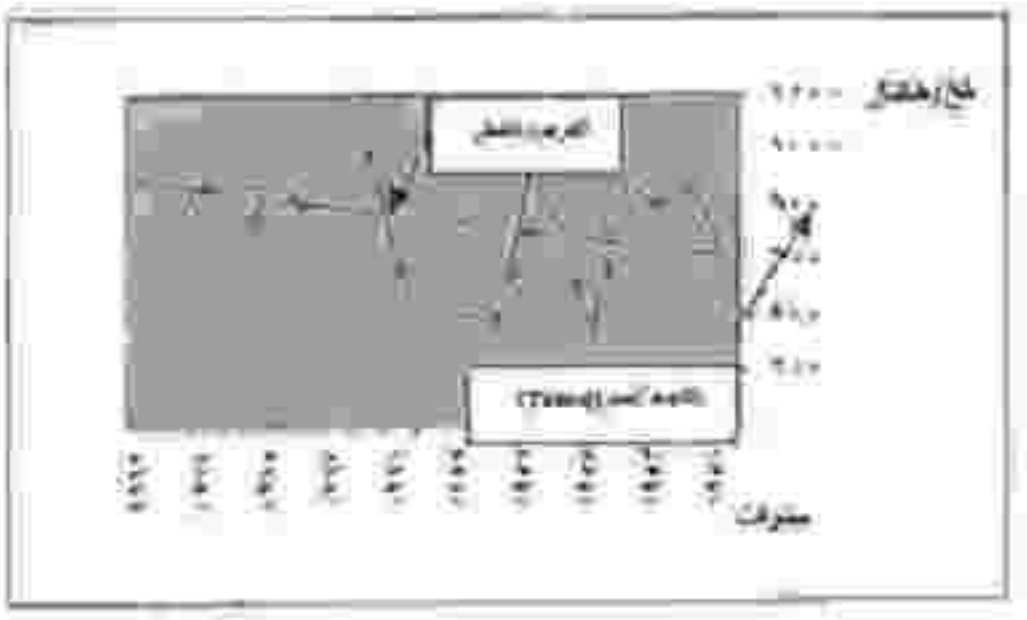

وبشكل عام فإن الإنتاج الزراعي (للحبوب) اتسم بعدم الاستقرار منذ الاستقلال وحتى أواخر الستينيات من القرن العشرين وتعود أسباب ذلك إلى العوامل المناخية و سوء توزيع الأمطار و يضاف إلى ذلك عدم اطمئنان المزارع للسياسات الزراعية المتبعة من قبل الدولة لمن الملاحظ أن المردود الفعلي كان أدنى من

المستوى العام بين عامي ١٩٥٨م و ١٩٦٠م أي خلال فترة إطلاق الإصلاح الزراعي وربما يعود ذلك إلى عجز الفلاحة الذي خلفه الإصلاح في مرحلته الأولى.

لم يبتعد الإصلاح الزراعي المطبق في سورية عن المفهوم التقليدي للإصلاح الزراعي الذي يشير إلى "إعادة توزيع الملكيات أو الحقوق في الأراضي لمنفعة صغار المزارعين أو العمال الزراعيين"(٤٩).

ولم يحظ هذا الإصلاح قدراً متلائماً من الاهتمام بتحسين الاستخدام العقلاني والتملكي، كما أنه لم يكن هناك قدر ملائم من البنى التكميلية للأنشطة الزراعية مثل القوات التسويقية والسياسات السعرية والتسهيلات الحكومية والائتمانية، التي يُفترض أن تأتي مرافقة ومتزامنة مع الإجراءات التنظيمية لإعادة تكوين الهيكل الحيازي والتملكي للأراضي الزراعية.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن أهم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت عن الإصلاح الزراعي، حيث أدى استخدام الأراضي الزراعية وفقاً لهياكلها الحيازية الجديدة، لم ترافقه كفاية في الأداء الاقتصادي الزراعي لامتداد الأراضي المزروعة عن المساحات المزروعة السابقة، وإن عدم كفاية الخدمات التكميلية للإنتاج الزراعي أدى إلى دفع الفلاحين للإبقاء على قدر متناسب من العلاقات الإنتاجية التي سادت قبل الإصلاح الزراعي، وذلك لضمان استمرار العملية الإنتاجية وتحقيق مستويات دخل تفوق أجر الكفاف.

لقد تمخض ذلك النمط من الإنتاج الزراعي عن تشكيلة اقتصادية- اجتماعية تباعدت عن صيغة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية التي كانت موجودة قبل الإصلاح الزراعي، ولكن تلك التشكيلة لم تحقق علاقات إنتاجية تعتمد المفاهيم الاقتصادية للريع الاقتصادي في الأراضي الزراعية.

على الرغم من أن محاولة الإصلاح الزراعي التي تمت في سورية منذ أواخر الخمسينيات قد انتهى عهد الستينيات في القرن العشرين وبدأ عهد السبعينيات مع انطلاق زراعي غير قادر على مواجهة متطلباته، فقد بقي الإنتاج الزراعي يواجه مشاكل ومعوقات كبيرة لم يستطع الإصلاح الزراعي من حلها، ولم يستطع لمرحلة

الفجوة الغذائية (٥٠) . فالطاقة الإنتاجية الزراعية لم تغط الاحتياجات الاستهلاكية، لذا تزايد مقدار الواردات الغذائية لسد الفجوة المتزايدة بين إنتاج الغذاء واستهلاكه.

لم تحقق محاولة الإصلاح الزراعي النتائج المرغوبة للنهوض بالتنمية الزراعية وتقليص الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي لأسباب عديدة أهمها ضعف الكفاية الاقتصادية في تطبيق الإصلاح الزراعي، فلا زالت تخلف إدارة القطاع الزراعي عاماً في وجه الكفاية الاقتصادية لهذا القطاع وحائلاً دون الاستفادة من العرائض التكنولوجية الزراعية المتطورة، وقد أدى الاهتمام بالأهداف السياسية على حساب الفعاليات الاقتصادية إلى تراجع الكفاية الاقتصادية للمشاريع الزراعية، فقد عرفت الجمعيات التعاونية انطلاقاً سريعاً إلا أن المزارعين ابتعدوا عنها لأنها أصبحت وسيلة ضغط من قبل الدولة، ما أثر سلباً في الحركة التعاونية. وقد وجد الكثير من الخبراء المختصين عند القيام بالإصلاح الزراعي ففي مجال المشكلة الزراعية نجد أن العديد من التعاونيات قد واجهت مشاكل متعلقة بندرة الموظفين المختصين الأكفياء ما أعاق عملية صيانة الآلات الزراعية وشكلت مشكلة الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي، أهم المعوقات أمام التنمية الزراعية، حيث لم تتكامل سياسة تنمية القطاع الزراعي مع السياسات التنموية الأخرى كسياسات التخفيف من الفقر والسياسات السكانية وغيرها

خاتمة

لقد شهدنا أن الأراضي المستثناة في أثناء الحكم العثماني لسورية قد سيطرت على الزوايا الأراضي الزراعية عن طريق التصرف بها كإقطاع عسكري أو بالتزام ضرائبها، وقد أتبعت تلك الفئات أساليب عديدة لانتزاع الأوقاف الخيرية و الذرية بالسيطرة على معظم وارداتها وبخاصة أراضيها الزراعية وبذلك تحكمت بالقرى الزراعية كعناصر خرجية أو سخرة مستغلة بدلاً من أن تصرف تلك القرى لدعم و تحسين أوضاع السكان المحليين.

و قد استخدمت سلطات الاحتلال الفرنسي الأراضي الزراعية في سورية كمادة للحصول على تأييد وزعم شيوخ العشائر وأصحاب الملكيات الكبيرة، فقد أصدرت

عام ١٩٢٦م قانوناً يتضمن إمكانية تسجيل أي شخص ملكية أي قطعة أرض باسمه إذا ثبت أنه قام باستصلاحها وزراعتها مدة خمس سنوات.

وتمكن كثيرون بالفعل من امتلاك أراضي كبيرة شرق الصحراء عندما أصدرت السلطات الفرنسية عامي ١٩٤٠-١٩٤١م تشريعات خاصة بذلك، وأكد هذه الملكية القانون المدني الصادر ١٩٤٩م وقد تمكنت فرنسا من إيجاد فئة من مالكي الأراضي الزراعية عملت على تأمين مصالحها الاقتصادية في سورية.

وبعد الاستقلال وجدت محاولات للقيام بإصلاحات زراعية فقي عام ١٩٥١م قدم مشروع قانون الإصلاح الزراعي هدفه وضع حد أقصى للملكية الزراعية إلى البرلمان ولكنه قوبل بالرفض في البرلمان الذي هيمن عليه كبار ملاكي الأراضي الزراعية. وفي عام ١٩٥٨م وبعد إعلان الوحدة مع مصر صدر قانون الإصلاح الزراعي رقم (١٦١) ذي الطابع الثوري الاشتراكي الذي ارتكز على إلغاء التفاوت في ملكية الأرض، والقضاء على استغلال الحيازات الكبرى وقد أسفرت نتائج هذا الإصلاح إلى وجود قطاعين أولهما حديث نسبياً يعتمد على الاستثمارات الرأسمالية المكثفة و المكننة والثاني قطاع تقليدي يهدف إلى إنتاج الاحتياجات الأسرية و نسبته ٩١,٥ %.

لم يرافق الإصلاح الزراعي مع اهتمام بتحسين الاستخدام الحيازي والتملكي، ولم يوجد فكر كاف من أجل التكميلية للأنشطة الزراعية.

لقد تمخض عن هذا النمط من الإنتاج الزراعي تشكيلة اقتصادية – اجتماعية بعيدة عن صيغة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية، ولكن هذه التشكيلة لم تحقق علاقات إنتاجية تعتمد المفاهيم الاقتصادية للريع الاقتصادي في الأراضي الزراعية، و هذا ما جعل محاولات الإصلاح حتى نهاية سبعينات القرن العشرين غير قادرة على مرحلة انتزاع النجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي.

و في الختام نرى أن السياسة الزراعية المطبقة في سورية و على مدى أكثر من ٥٠ سنة المدروسة قد عكست في معظمها مصالح الطبقة المسيطرة على الحكم،

و لم يتم استغلالها على ضوء دراسات علمية مبنية لواقع القطاع الزراعي و احتمالياته ليتمكن من النهوض به و تطويره .

أتمنى أخيراً أن أكون قد استطعت أن أضيء شمعة في ظلام تاريخ السيادة الزراعية في سورية في العصر الحديث.

هوامش البحث :

١-الأمن الغذائي وفق تعريف منظمة الغذاء والزراعة الدولية (FAO) هو: "توفير الغذاء من الناحيتين الفيزيائية والاقتصادية لجميع الأفراد، وفي جميع الأوقات."

سعيد إبراهيم أحمد، مشكلات الأمن الغذائي (دراسة تحليلية في مشكلات الأمن الغذائي)، دمشق ١٩٩٣، ص ١٢.

و. إليس، فرانك: السياسات الزراعية من البلدان النامية، ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي، دمشق ١٩٩٧م، ص ٤٣٢-٤٣٣.

٢ - دخل العثمانيون بلاد الشام بعد انتصار السلطان سليم الأول ١٥١٢-١٥٢٠ على المماليك بقيادة السلطان قانصوه الغوري الذي قتل في معركة مرج دابق عام ١٥١٦م، وبقوا فيها حتى عام ١٩١٨م، كانت سورية تشكل جزءاً من بلاد الشام الذي أسماه العثمانيون إلى ثلاث ولايات دمشق وطرابلس، وحلب ثم أضيفت صيدا في القرن السابع عشر. وقد تخلل الحكم العثماني سيطرة قوات محمد علي باشا في مصر عليها من عام ١٨٣١ وحتى عام ١٨٤٠م.

٣ - دخلت قوات الاحتلال الفرنسي سورية بعد معركة ميسلون ١٩٢٠م وانتهى بذلك الحكم الوطني الذي دام سنتين في سورية، وبقي الاحتلال الفرنسي فيها حتى نيسان ١٩٤٥م بعد خروج المقاومة السورية على مجلس الأمن الذي قرر منح سورية الاستقلال وجلاء القوات الفرنسية منها.

٤ - شهدت سورية بعد الاستقلال سلسلة من الانقلابات العسكرية أولها انقلاب حسني الزعيم عام ١٩٤٩م وبعد أربعة أشهر حدث انقلاب الفريق سامي الحناوي وفي نهاية العام نفسه حدث انقلاب آخر بقيادة والتفت أديب الشيشكلي ولكن اضطهاد الشيشكلي للأحزاب وابتعاده عن الجيش أوقعه في انقلاب عسكري أطاح بحكمه وعادت الحياة الدستورية إلى البلاد.

٥ - واجهت سورية مشكلات داخلية وخارجية دفعتها للسير في طريق الوحدة مع مصر لانقاذ نفسها من هذه المصاعب والمشكلات، وقد حدثت ميلشات بين

الجابين السوري و المصري تؤكد بتوقيع اتفاقية الوحدة ٢٢ شباط ١٩٥٨ م، وفي السنة الثانية جرى استفتاء على الاتفاقية، و أعلن عن قيام الوحدة.

٦- الصباغ، ليلى : تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مطبعة دار الكتاب، دمشق ١٩٨٨-١٩٨٩، ص ١٧١.

٧ – للمزيد عن أشكال ملكية الأراضي الزراعية في العهد العثماني انظر : المرجع نفسه، ص ١٧٢ – ١٧٣.

٨ – كوريه، يوسف : الوقف في دمشق، دراسة اقتصادية اجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق ١٩٩٢م، ص ٢ – ١٨.

٩– رافق، عبد الكريم: العلاقات الزراعية في ولاية الشام في العهد العثماني، بحث منشور في كتاب أبحاث ودراسات في تاريخ العرب ٢، دمشق ٢٠٠٠م، ص ١٨٠.

١٠ – المرجع نفسه، ص ١٨٠.

١١– للمزيد عن آل العظم انظر : عبود، محمد عدنان : تاريخ دمشق ١١٣٧ – ١١٧٠هـ / ١٧٢٤ – ١٧٥٦م، دراسة اجتماعية اقتصادية عمرانية من خلال وثائق المحاكم الشرعية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤م، ص ٤ –٢٦.

١٢–هرشلاغ، ز. ي : مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، بيروت ١٩٧٣، ص ٤٠.

١٣ –المرجع نفسه، ص ٤٠.

–١٤

Rafeq, Abdulkarim: "Land Tenure Problems and Their Social Impact in Syria", Land Tenure and Soial Transformation in the Middle East, ed. Tarif Khalidi, American University, Beirut 1984, pp. 391-399.

١٥– لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، تعريب حلمة البيطار، موسكو ١٩٧١، ص ٩-١٨.

١٦– يزبك، توفيق : تاريخ العرب الحديث و المعاصر، حلب ٢٠٠٥م، ص ٨١.

١٧ – للمزيد عن الإصلاحات في الدولة العثمانية انظر : العلي، راغب و الصباغ، نظيمة و عامر، محمود : دراسات في تاريخ العرب الحديث و المعاصر، منشورات جامعة دمشق ١٩٩٦ – ١٩٩٧م، ص ١٢١ – ١٢٠.

١٨ –رزاق، عبد الكريم : المرجع نفسه، ص ١٨٣.

١٩ – كان المحصل هو والي الولاية كما في ولاية دمشق، حيث قلد والييها الصفات العسكرية ضد الملتزمين الذين احتكروا الالتزام أكثر من سنة، و تقاعسوا عن دفع مال الالتزام للدولة العثمانية مثل ظاهر العمر.

٢٠–جداء، عبد الله :العامية والانتفاضات الفلاحية (١٨٥٠-١٩١٨) في جبل حوران، دار الأهالي دمشق، الطبعة الثانية ١٩٩٠م.

٢١–الصباغ، نظيمة ، دمشق دراسة عمرانية و اقتصادية من خلال وثائق المحكمة الشرعية دمشق ١٢٢٤هـ، ١٨٠٩م، بحث منشور في مجلة دراسات تاريخية العددان ٩٥ – ٩٦، دمشق ٢٠٠٦، ص ١٥٧.

٢٢ – العلي، راغب : بعض معالم دمشق الاجتماعية في أواخر القرن الثامن عشر و مطلع القرن التاسع عشر الميلاديين ١٢١٠ - ١٢٢٤هـ / ١٧٩٥ – ١٨٠٩م (دراسة وثائقية)، بحث منشور في مجلة دراسات تاريخية العددان ١٠٣ – ١٠٤، دمشق ٢٠٠٨م، ص ١٧١ – ١٧٢.

٢٣ الصباغ، ليلى : المرجع السابق، ص ١٧٣ – ١٧٤.

٢٤ - النجفي، سالم توفيق :إشكالية الزراعة العربية رؤية اقتصادية معاصرة، بيروت ١٩٩٣م، ص ٥٦.

٢٥– الهلالي، عبد الرزاق خصبة الأرض و الفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي، بيروت ١٩٩٧، ص ٢١١–٢١٤.

٢٦– كوثراني، وجيه: بلاد الشام :السكان، الاقتصاد والسياسة الغربية في مطلع القرن العشرين، قراءة في الوثائق، بيروت ١٩٨٠م، ص ٦١.

٢٧– المرجع نفسه، ص ٧١.

٢٨– النجفي، سالم توفيق :المرجع السابق، ص ٥٧.

٢٩- الهلالي، عبد الرزاق: المرجع السابق، ص ٣٧.

٣٠ -الكاخي، نضال نصر : دمشق خلال فترة الانتداب الفرنسي (١٩٢٠-١٩٤٦م) دراسة اقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧م، ص ١١٦.

٣١ - رحمة، منى - المرجع السابق ص ٤٥.

٣٢ - وورملي، بيتر : العوالم الثلاثة و النتمية العالمية، ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله، بغداد ١٩٨٧، ج١، ص ٢٦٤.

٣٣ - العاون، عبد الصاحب، دراسات في الإصلاح الزراعي، بغداد ١٩٦١م، ص ١٣.

٣٤ - رحمة، منى: المرجع السابق، ص ٣٣.

٣٥ - تعني المكننة استخدام طاقة غير بشرية للقيام بأعمال و أنشطة زراعية، للمزيد من المكننة أنظر : إليس، فرانك : المرجع السابق، ص ١٣٦.

٣٦ - الدامري، عبد الوهاب مطر، السياسة الزراعية، اقتصاديات الإصلاح و التعاون الزراعي، بغداد ١٩٦٧م، ص ١٢١-١٣١.

٣٧ - رحمة، منى : المرجع السابق، ص ٤٥ نقلاً عن :

Philippe Rondal: La Syrie, que sais _Je ?, ١٧٠٤ (Paris): Presses Universitaires de France ١٩٧٨ , PP.٧٦-٧٧

٣٨ - العمروسي، أنور: قواعد وإجراءات الإصلاح الزراعي وطبيعة قرارات لجان الفصل في المنازعات الزراعية واختصاصات المحميات التعاونية الزراعية، الإسكندرية ١٩٦٦م، المادة رقم (٩) من قانون الصلاح الزراعي في سورية.

٣٩-المرجع نفسه، المادة رقم (١٠).

٤٠-رحمة، منى :المرجع السابق، ص ٤٦ نقلاً عن :

Le ،Bichara : La Question agraire dans le monde arabe ،Khader ،Louvain)laNeuve ،cas de La Syrie ،CIACO ،١٩٨٤، PP.٣٩٦-٣٩٧

٤١- المرجع نفسه، ص٤٠٦.

٤٢- العمروسي، أنور : المرجع السابق، ص٣٦٤-٣٦٥.

٤٣- رحمه، علي : المرجع السابق، ص ٤٧.

٤٤-مزارع الدولة هي وحدات اقتصادية للإنتاج هدفها تأمين المصالح للمزارعين وتحسين الأساليب الزراعية، وتغيير معيشة المزارعين، وإدخال أنواع جديدة من المزروعات.....

٤٥-رحمه، علي، المرجع السابق، ص٤٧.

٤٦-نون، عبد الإمام، واقع وآفاق التنمية الزراعية في سورية، أطروحة دكتوراه في الجامعة اللبنانية عام ١٩٩٣م ص ١٧٥-١٧٦.

٤٧-رحمة، علي :المرجع السابق، ص٤٨.

٤٨-انظر نون، عبد الإمام، المرجع السابق، ص١٤٧.

٤٩ -دوريز، الوريل : الإصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق، ترجمة خير الدين حسيب وحسن أحمد السليمان، بيروت ١٩٧٥م، ص١٨-١٩.

٥٠ - تعني الفجوة الغذائية الفرق بين ما تستطيع إنتاجه من السلع و المواد الغذائية و بين ما يكفي الاحتياجات الأساسية لتوفير الغذاء لمجموع السكان.

مصادر و مراجع البحث

مصادر و مراجع باللغة العربية

- رسائل جامعية

- عبود محمد حسان، ٢٠٠٤- تاريخ دمشق ١١٣٧ - ١١٧٠هـ / ١٧٢٥ - ١٧٥٦م، دراسة اجتماعية اقتصادية مصرانية من خلال وثائق المحاكم الشرعية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤م.

-الكاج نضال نصر، ٢٠٠٧- **دمشق خلال فترة الانتداب الفرنسي (١٩٢٠-١٩٤٦م)** دراسة اقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧م.

- **كورية يوسف، ١٩٩٢- الوقف في دمشق، دراسة اقتصادية اجتماعية**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.

- نون عبد الإمام، ١٩٩٣ - **واقع وآفاق التنمية الزراعية في سورية**، أطروحة دكتوراه في الجامعة اللبنانية عام ١٩٩٣ م.

أبحاث منشورة

- رائف عبد الكريم،(٢٠٠٠-٢٠٠٠) العلاقات الزراعية في ولاية الشام في العهد العثماني،بحوث ودراسات في تاريخ الغرب دمشق ٢٠٠٠م.
- الصباغ مليحة، ٢٠٠٦- دمشق دراسة عمرانية و اقتصادية من خلال وثائق المحكمة الشرعية بدمشق ١٢٢٤هـ، ١٨٠٩م. مجلة دراسات تاريخية، العددان ٩٥ – ٩٦.

– العلي، راغب : بعض معالم دمشق الاجتماعية في أواخر القرن الثامن عشر و مطلع القرن التاسع عشر الميلاديين ١٢١٠– ١٢٢٤هـ / ١٧٩٥ – ١٨٠٩م (دراسة وثائقية)، بحث منشور في مجلة دراسات تاريخية العددان ١٠٣ – ١٠٤، دمشق ٢٠٠٨م.

- مراجع باللغة العربية

- بروء توفيق :تاريخ العرب الحديث و المعاصر، حلب ٢٠٠٥،
- حلاق، عبد الله :العامية والانتفاضات الفلاحية (١٨٥٠-١٩١٨) في جبل حوران، دار الأهالي دمشق، الطبعة الثانية ١٩٩٠م.
- الدهري، عبد الوهاب مطر، السياسة الزراعية، الفصاديات الإصلاح و الكساون الزراعي، بغداد ١٩٦٧م.
- سعيد : إبراهيم أحمد، مشكلات الأمن الغذائي (دراسة تحليلية في مشكلات الأمن الغذائي)، دمشق ١٩٩٣.
- الصباغ، ليلى : تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مطبعة دار الكتاب بدمشق ١٩٨٨-١٩٨٩،
- العلوان، عبد المجيد، دراسات في الإصلاح الزراعي، بغداد ١٩٦١م.
- العلي، راغب و الصباح، طليعة و عنصر، محمود : دراسات في تاريخ العرب الحديث و المعاصر، منشورات جامعة دمشق ١٩٩٦ – ١٩٩٧م.

- العروسي، أنور: قواعد وإجراءات الإصلاح الزراعي ومطبوعة قانون لمسان العمل في المنازعات الزراعية واختصاصات الجمعيات التعاونية الزراعية، الإسكندرية ١٩٦٦م.
- كوثراني، وجيه: بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين: قراءة في الوثائق
، بيروت ١٩٨٠.
- اللجفي، سالم توفيق: إشكالية الزراعة العربية رؤية اقتصادية معاصرة.
- الهاشمي، عبد الرزاق: قسمة الأرض و الفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي، بيروت ١٩٦٢.

مراجع مترجمة إلى اللغة العربية

- إيليس، فرانك: السياسات الزراعية من البلدان النامية، ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي، دمشق ١٩٩٧م.
- ادمتكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، تعريب عفيفة البستاني، موسكو ١٩٧١.
- هوشلاغ، ز. ي: مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، بيروت ١٩٧٣.
- وتز، دوريل: الإصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق، ترجمة خير الدين حسيب وحسن أحمد السليمان، بيروت ١٩٧٥م.
- ووريلي، بيتر: العوالم الثلاثة: الثقافة و التنمية العالمية، ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله، بغداد
١٩٨٧، ج١.

<u>مراجع باللغة الإنكليزية</u>

Rafeq, Abdulkarim : **"Land Tenure Problems and Thein Soial Impoor in Syria"** ,**Land Tenure and Solol Transformation in the Middle East**، ed. Tarif Khalidi ، American University ،Beirut ١٩٨٤.

expand its influence and enforce the Ottoman law. However, later when the factors of weakness started to emerge, the relation between the city and the village started to shake, new independent military forces emerged of two kinds: feudal forces including Timariots and Janissaries who received salaries. These two forces managed to control the countryside, panicked peasants, and exploited resources for their advantage .

The Ottoman state used the Sultan's land in two basic ways: either by giving them as fief for the Sipahis (cavalrymen) or by collecting taxes from farms' holders who acquired their lands at auctions. It should be noticed that in spite of the fact that it was one of the main resources for the country's economy, agriculture had not achieved any flourishing during the four centuries of the Ottoman ruling. This is due to many reasons; most important of which are: the expansion of feudalism and its corruption, the corruption of the farm leasing system, and the tyranny of the farms holders; neglecting methods of irrigation, political disturbances, natural and social disasters; and not organizing agriculture to use global market's needs for the advantage of peasants; the peasants' difficult situations under the control of landowners, fiefs' holders, and farms' holders.

It should be noted that Ottomans had only tried to make use of the arable lands by means of a second party linked to their policy .

Agricultural production had been linked and restricted to the needs of local markets and to availing incomes for the national treasury. This had led to the lack of necessary conditions required to the emergence of agricultural economy based on accumulating the economic surplus in order to develop the agricultural sector. That is why underdevelopment remained this sector's feature.

Agricultural Policy under the French Mandate ١٩٢٠ - ١٩٤٦

At the beginning of its colonization of Syria, France sought to use arable lands as one of the main tools to gain the support of owners of large properties and tribes Sheikhs. This endeavor took a legislative form when the authorities of the French mandate issued in ١٩٢٦ a legislation enabling any one to register a piece of derelict land as his own if he proved that he planted it for a period of five years .

The French authorities followed an agricultural policy aiming at serving its colonial goals by bonding the Syria's economy with the French economy. We find that the mandate authorities had not worked seriously to reform all arable lands to increase the area of planted

lands. France had focused its agriculture interests towards producing crops suitable for its capitalist industry at the expense of food crops which were necessary for the Syrian people. This policy aimed also at impoverishing lands by not adopting modern agricultural techniques. The French laws aimed at maintaining peasants' poverty and establishing their slavery and elevating the landlords' status so that landlords remain proxies for the French authorities and performers of their policies .

The peasants' suffering became a motive for them to liberate themselves and their lands, so they became the mainstay of revolutions against this colonization .

Agricultural Policy from Independence (١٩٤٦) up till the late Sixties of the Twentieth Century

When Syria gained independence in ١٩٤٦, large arable land properties were dominant. This enabled big landlords, who were a minority, to exploit the fruits of the majority of the peasants. Furthermore, the revenues of lands were not invested inside the agricultural field rather in the city where most landlords resided .

In ١٩٥٤, the government sought to distribute parts of the state's lands; however, this step was limited and it was mainly for the advantage of big landlords. In ١٩٥٠, the Syrian constitution suggested carrying out a land reform and improving peasants' conditions. Yet the land reform law – limiting ownership of arable land – which was passed to the parliament to discuss it in September ١٩٥٦ was rejected as it stirred the objection of big landlords who were the majority of the parliament and the government .

After announcing the unity between Syria and Egypt in ١٩٥٨, the first land reform law numbered ٩٦ was passed. This law was amended in ١٩٦٣, and again in ١٩٦٦, where ownership was limited and lands were distributed among peasants .

Land reform law in Syria, which was of a revolutionary socialist nature, allowed individual property, but within limits do not allow for feudalism. It enforced widening the base of arable land owners by adding new owners through distributing lands. The basic purpose of limiting ownership is eliminating feudalism and liberating peasants which is a fundamental condition to free production of all obstacles. The system of individual ownership was accompanied with a collaborative agrarian system which practiced an active role in the agricultural productions processes and collecting agricultural crops and

using new machines. Following the land reform law, lands were distributed, state's lands were distributed and cooperatives were formed and state's farms were established .

The process of land reform resulted in the emergence of two sectors of agriculture: the first one is relative new including commercial agriculture with intensive commercial investments; the second one is a traditional subsistence agriculture including ٪ ٥١,٥ of the total arable lands; its common feature is the fragmentation of possessions and focusing only on family needs. This led to the lack of enough lands to be distributed among all peasants who were beneficiaries of the land reform law, the associated population explosion led to partial and seasonal unemployment in rural areas which led to an increase in the numbers of emigrants to the city or abroad ,.

The following table shows the rate of changes of cereals production from the early fifties of the twentieth century up till the late sixties. Through studying the revenues of cereals crops from ١٩٥٨ when land reform law was issued and after, we can figure out that this year was not of a noticeable positive change. This also applies for the years of amending the land reform law ١٩٦٣ and ١٩٦٦. For instance, we can see that revenues of total cereals showed a noticeable increase in ١٩٥٦ (٪ ١٢٦,٢) and then showed a decrease in ١٩٥٨ (٪ ٩٨,٧٦) and another decrease in ١٩٦٣ (٪ ١٦,٣٦) to reach another decrease in ١٩٦٦ (٪ ٢٩,٧٧). If we try to figure out the percentage of decrease of total cereals taking the year ١٩٥٧, which proceeded the year when the land reform law was issued, as the base year for comparison, we would find that the decrease percentage was (٪ ٧,٢١) in ١٩٦٣, (٪ ٢٨,٦) in ١٩٦٦, and (٪ ٦٠,٨٦) in ١٩٧٠.

The annual change in the revenues of cereals in Syria between ١٩٥١ and ١٩٦٩

٥٠,٥٩١	٥٦,٥٦	٥٦,٥٣	٥٣,٥٤	٥٤,٥٥	٥٥,٥٦	٥٦,٥٧	٥٧,٥٨	٥٨,٥٩	٥٩,٦٠
١٣٠,٥٦	-٤١١,٧٥	-٩,١٧	٤٨,٦٠	-٦٤,٠٦	+١٦٦,٣٠	+٢٧,٤	-٥٨,٣٦	٤٦,٦٥	-٢٢,٤٠

٦١	٦٢ ٦٣	٦٣-٦٢	٦٤-٦٣	٦٥-٦٤	٦٦-٦٥	٦٧-٦٦	٦٨-٦٧	٦٩-٦٨	٧٠-٦٩
+٦٤,٦٨	+٨٣,٦٢	-١٦,٨٦	-٦,٦٣	+٢٧,٦٨	-٣٦,٧٧	+٢٤,٦٦	-١٧,٠٦	+١٩,٢٢	-٦٠,٦٦

When we study this table for the average percentage of change in the production of cereals during the fifties before land reform and in the years following land reform up till the mid-sixties, we find that the production has mostly decreased or remained unchanged after the

reform. This denotes the negative impact of the land reform and its amendments on the agricultural production during that historical period.

General Trend of cereals production rate in Syria between ١٩٥١ and ١٩٧٥

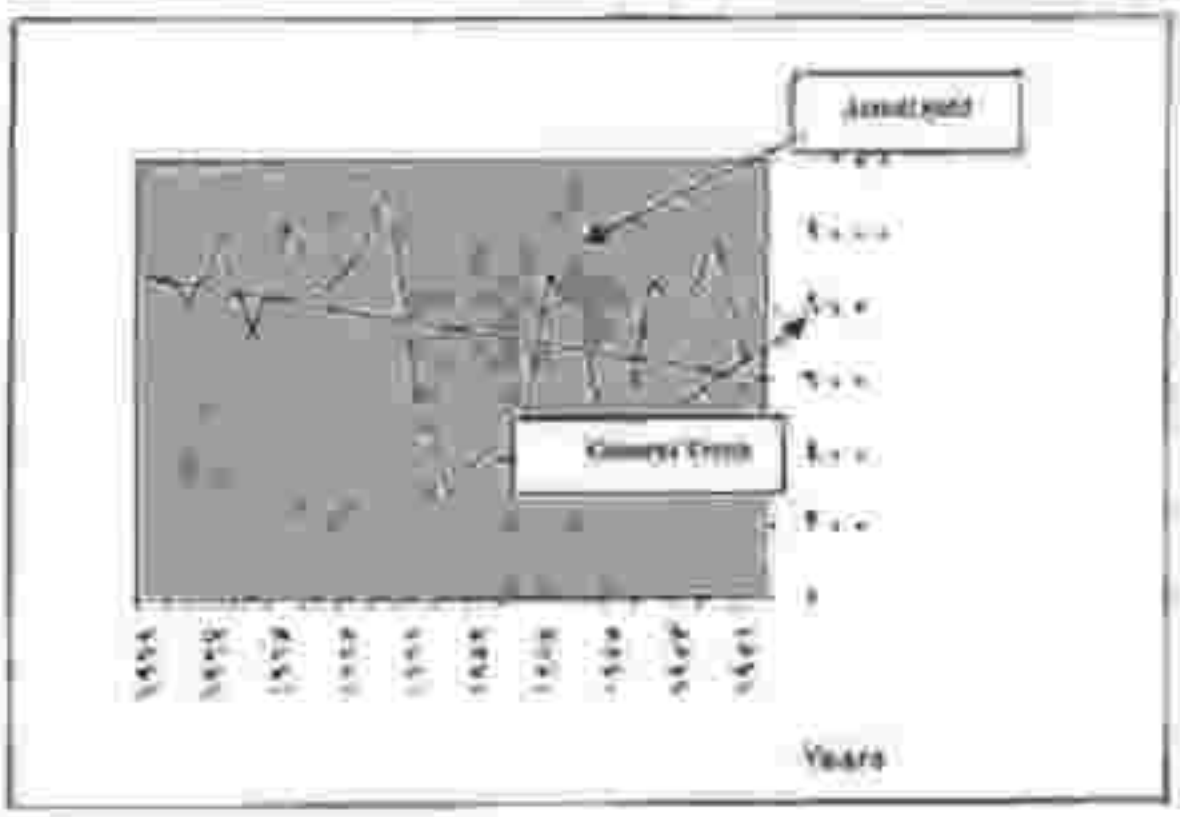

Cereals production's rate of increase was ٪ ١٤,٧٤ in the fifties before land reform and ٪ ٧,٠٣ in the sixties after land reform. The following chart shows that the actual yield of cereals suffered many changes between the ١٩٥٠and ١٩٧٥ at times, it was higher than the general trend and at other times it was lower. This testifies the instability of the agricultural production and this can be attributed to climatic factors, bad irregular patterns of rain, and the peasants' lack of confidence in the agricultural policy adopted by the state. At the stage of initiating land reform in the years between ١٩٥٨ and ١٩٦٠-in the actual production was lower than the general trend and this may have been a result of the of atmosphere of confusion created by reform in its early stage.

Land reform was not associated with a significant interest in increasing possessive use and there were not enough supplementary structures for agricultural activities. This pattern of agricultural production produced a social-economic formation remote from the formula of the semi-feudal relations of production; however, this formation did not achieve relations of productions dependent on economic principles of economic revenue of agricultural activities. All of this made the land reform's attempts unable to stop the widening food-gap and ensuring food security.

In conclusion, we see that the agricultural policy followed in Syria over the ٤٥ years, which are the subject of this study, has reflected mostly the interests of the dominating class and it was not planned in the light of advance scientific studies of the conditions of the agricultural field and its needs in order to develop it.

Aspects of Agricultural Policy in Syria from the Beginning of the Sixteenth Century to the Late Sixties of the Twentieth Century

Prof. Talia' Sayyah
Faculty of Arts and humanities
Al-Furat university -Department of History

Abstract

Agricultural policy can be defined as the collection of procedures, laws, regulations regarding the agricultural field issued by ruling authorities in a country. The nature of the development of the agricultural issue in Syria during the past five centuries has an important influence on forming and shaping Syrian modern economic history, for Syria's current image is one of the results of its history and not a product of its present day. The purpose of this research is the evaluation of agricultural policy by means of a scientific approach which credits this policy where it has succeeded and reveals its defects in order to correct them. Today, the issue of food security is at stake and can only be dealt with by scientific approaches .

Agricultural policy in Syria passed through different stages characterized by the impressions of the ideological system which was dominant at each stage. Syria passed three significant historical stages, within the studied period; Syria had been under the Ottoman ruling since ١٥١٦ to ١٩١٨, then under the French colonial occupation for more than a quarter of a century (١٩٢٠ - ١٩٤٦) to finally gain its independence. The unity with Egypt (١٩٥٨ - ١٩٦١) is one of the most important milestones of Syria's modern history which reflected on its agricultural policy .

In this research, I will focus on the agricultural policy followed by ruling authorities in Syria during the aforementioned three historical eras. Our Arabic library lacks such a systematic study and comprehensive analysis .

Agricultural Policy in the Ottoman Era ١٥١٦ - ١٩١٨

Since it ruled over Syria, the Ottoman state maintained the Mamalik systems which were characterized mostly by military feudalism. It introduced only minor changes to suit its own systems .

During the first fifty years of ruling Syria, at the times of the two Sultans (Selim I and Suleiman I), the Ottoman state managed to